الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

تقييم تجربة الدعم الفلاحي لولاية الوادي

– دراسة حالة القسم الفرعي الفلاحي بدائرة بجامعة –

إعداد الطالبات:

- نور الهدى بوخالفه
- وفاء بوخالفه
- سهير بسكري
- هاجر بدني

تحت إشراف الدكتور:

أحمد نصير

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وعرفان

الحمد الله الواحد القهار العزيز الغفار مقدر الأقدار نحمده ونشكره على توفيقه وعونه لنا الذي أمدنا بالطاقة والتبصرة لإنجاز بحثنا .

ها نحن نضع اللمسات الأخيرة على عملنا المتواضع الذي تم بعون الله وتوفيقه ولولا هدى الله لنا ما كنا لنهتدي وما كنا لنتم هذا العمل لولا فضله عز وجل فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكره الله نود أن نتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى أساتذتنا الأفاضل وبالأخص الأستاذ المؤطر: **الدكتور: أحمد نصير**

كن عالما ... فإن لم تستطع فكن متعلما ... فإن لم تستطع فأحب العلماء ... فإن لم تستطع فلا تبغضهم.

الإهـــــداء

إلى من منحاني الحب والأمان واللذان أوصى بهما الرحمان "**أمهاتنا**"

و"**أبائنا**" العزيزان حفظهما الله وأنعم عليها بالسعادة والهناء وأطال في عمريهما

وإلى **أخوتينا** وأخواننا

وإلى أستاذي ومشرفي "**أحمد نصير**" الذي بذل معنا جهدا كبير في إنجاز هذا العمل

المتواضع

وإلى صديقتنا "**اليمانة**" التي شركتنا في هذه المذكرة

كما اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث ولو بقليل

الفهرس

فهرس المحتـويـات

كلمة شكر

كلمة اهداء

قائمة الاشكال البيانية

مقدمة :.....أد

الفصل الأول : مفاهيم التنمية الفلاحية

تمهيد :.....7

المبحث الأول : مدخل الى التنمية الفلاحية.....8

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها.....8

المطلب الثاني : مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها.....10

المبحث الثاني : استراتيجيات ومحددات التنمية الفلاحية 11

المطلب الأول : شروط التنمية الفلاحية 11

المطلب الثاني : استراتيجيات التنمية الفلاحية 12

المطلب الثالث : محددات التنمية الفلاحية 13

خلاصة : الفصل الأول 15

الفصل الثاني : مخططات التنمية الفلاحية

تمهيد :.....17

الفهرس المحتويات :

المبحث الأول : القطاع الفلاحي في ظل مخطط الوطني لتنمية الفلاحية ومكانته في ظل البرامج التنموية.....18

المطلب الأول : تعريف المخطط الوطني لتنمية الفلاحية واهدافها.....18

المطلب الثاني : الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني لتنمية الفلاحية.....19

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية للقسم الفرعي الفلاحي بجامعة.....22

المطلب الأول : مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 22

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لقسم الفرعي الفلاحي بجامعة.....23

المطلب الثالث : تقديم ملف طلب قرض التحدي.....26

خلاصة : الفصل الثاني.....32

الخاتمة :.....34

قائمة المراجع :.....35

الفهرس :

المقدمة

إن الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تعرف حاليا مشكل التبعية وخاصة التبعية الغذائية ،فهده الدول تسعى لمواجهة تحدي التغذية وذلك من خلال تطوير القطاع الفلاحي وسد ثغرة التبعية .

النمو الديمغرافي ،فتنمية القطاع الفلاحي في هذه الحالة يعتبر من الأولويات خصوصا بالنسبة الى بلد يريد تخفيض فاتورة الغداء الخاصة به ،لكن حاليا القطاع الفلاحي يعرف أزمة متنامية ناتجة عن ضعف مردودية زراعة الحبوب وإلى تغيرات مناخية كالجفاف ،والتي ضرب بقوة العشرية الأخيرة ،كما أن تحديات أخرى عملت على إضعاف هذا القطاع المهم ،فالفلاحة لا يمكن أن تتطور إلا باتخاذ العديد من الإجراءات هذه الأخيرة وباكتمالها تعطي نتائج جيدة كالتمويل والذي يظهر من بعيد العامل أو الطريقة الأكثر أهمية في نجاح الإنتاج الفلاحي الى جانب الحاجة الى الماء ومجهود الفلاح حيث قامت الدولة بإنشاء بنك للتنمية تمكن الفلاح من الحصول على التمويل ،وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

✓ **الإشكالية الرئيسية:**

أما دوافع البحث في هذا الموضوع هو معرفة الإجراءات والتعليمات المسطرة لتحقيق التنمية الفلاحية وللإلمام الجيد ببحثنا تطرقنا الى طرح الإشكالية التالية:

ما هي إجراءات الإدارية و القانونية لدعم الفلاحي في القسم الفرعي الفلاحي في دائرة جامعة ؟

ولتبسيط هذا الإشكال وتمهيدا لتحليل موضوع البحث قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي التنمية الفلاحية؟

- ما هي دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية القطاع الفلاحي؟

- ما هي المخططات المنتهجة في تنمية القطاع الفلاحي؟

✓ **الفرضيات الدراسة:**

كإجابات قبلية لإشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- التنمية الفلاحية: هو زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي ،على المدى الطويل في المناطق الريفية عن طريق توسيع رقعة الأراضي المزروعة.

- تقديم الإعانات للفلاحين على الاستثمار في القطاع الفلاحي وهذا نظرا للميزات التي يقدمها القرض لكون الاستثمار في هذا القطاع مكلف جدا ودخل الفلاحين ضعيف.

-الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية من اجل تحسين ظروف الحياة والمداخيل الفلاحية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.

مبررات اختيار الموضوع:

من الطبيعي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي(شخصي)، حيث يمكننا حصرها في مايلي:

الأسباب الموضوعية :

- لأهمية الموضوع في وقتنا الحالي.

- توافق الموضوع التخصص المدروس.

- قلة الأبحاث التي تناولت الدراسة في هذا المجال.

الأسباب الذاتية:

-الميول والرغبة في معالجة موضوع التنمية الفلاحية

✓ **أهداف الدراسة:**

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- محاولة التمويل في التنمية بالقطاع الفلاحي.

- محاولة معرفة الطرق المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في القطاع الفلاحي.

✓ **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية الدراسة من خلال عدة اعتبارات:

– أهمية الدراسة في التنمية بالقطاع الفلاحي.

–مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

✓ **وسائل جمع المعلومات والبيانات :**

سنعتمد في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا، نختصرها في:

– الوسائل النظرية:

– المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.

– البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفال النقد.

– البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه.

– الوسائل العلمية:

– المقابلات الشخصية لاستطلاع رأي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بموضوع.

– البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول على استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع (الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر، وكذلك بتونس، المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب).

✓ **حدود الدراسة:**

تقتصر هذه الدراسة تحليل وتقييم تجربة الدعم الفلاحي ، وأما فيما يخص الإطار المكاني لهذه الدراسة فهو حالة دائرة جامعة، وبالنسبة للإطار الزماني يتمثل في المدة الزمنية الممتدة من شهر.

✓ **المنهج المتبع:**

إن المنهج المستخدم في الدراسة يفرض على الباحث طبيعة الموضوع ،وبما أن الموضوع يتمحور حول القرض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية فإن المنهج المستخدم في الجانب النظري هو المنهج الوصفي أما في الدراسة التطبيقية فاعتمدنا على دراسة حالة وهذا بتقديم صورة تحليلية واضحة تبرز لنا من خلال دراسة مؤشرات التنمية وذلك بإجراء المقارنة بين السنوات الدراسة .

✓ **صعوبات البحث:**

خلال دراستنا لهذا الموضوع وجهتنا عدة صعوبات نذكرها فيما يلي:

–قلة وعدم توفر المراجع الكافية حول التنمية الفلاحية.

–صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف البنك.

-صعوبة التوفيق بين إعداد المذكرة ودراسة المقاييس.

✓ **محتوى البحث:**

لتوضيح الرؤية قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، فصل لدراسة النظرية والآخر لدراسة التحليلية التقييمية:

يرتكز الفصل الأول حول مفاهيم حول التنمية الفلاحية الذي كان تقسيمه الى مبحثين،المبحث الأول بعنوان مدخل حول التنمية الفلاحية كما قسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب ففي المطلب الأول مفهوم التنمية الفلاحية والمطلب الثاني مفهوم التنمية الفلاحية وفي المطلب الثالث محددات التنمية الاقتصادية وفي المبحث الثاني:استراتيجيات ومحددات التنمية الفلاحية .قسم الى مطلبين المطلب الأول :شروط التنمية الفلاحية.المطلب الثاني:إستراتيجية التنمية الفلاحية. أما الفصل الثاني بعنوان مخططات التنمية الفلاحية وبدوره قسم الى مبحثين المبحث الأول القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومكانته في ظل البرامج التنموية .كما قسم بدوره الى مطلبين المطلب الأول :تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005).والمطلب الثاني:الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية .المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية للدعم الفلاحي بدائرة جامعة.وبدوره قسم الى مطلب واحد :تقديم ملف قرض التحدي.

الفصل الأول

مفاهيم حول التنمية الفلاحية

المبحث الأول: مدخل إلي التنمية الفلاحية

تعتبر التنمية الفلاحية حلقة من حلقات التنمية الاقتصادية حيث تعتبر من اضعف حلقاتها في دول العالم الثالث لهدا سنتطرق في هدا المبحث لتعريف التنمية الاقتصادية وأهدافها في المطلب الأول ،تعريف التنمية الفلاحية وأهدافها في المطلب الثاني..

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

وردت في التنمية الاقتصادية عدة تعاريف ندكر أهمها:.

- تعرف التنمية الاقتصادية كالسياسة اقتصادية طويلة الاجل لتحقيق النمو الاقتصادي ،بانها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة ،فإدا كان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.[1]
- التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أكبر ورفع مستويات الانتاج من خلال إما المهارات وطقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل ،هدا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع علي مر الزمان.بالإضافة إلي دلك تشمل التنمية الاقتصادية علي تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل في الحصول علي الدخل ،وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل ومواصلات وتقدم المؤسسات المالية ،زيادة معدل التحضير في المجتمع ،وتحسين مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة ،ولاشك أنه يوجد فرق شاسع بين الدول المتقدمة الاقتصادية والدول المتخلفة فيما يتعلق بكل هده الوسائل.[2]

[1] - سعيدة بدريان، القروض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية، مذرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، السنة الجامعية 2013/2012، ص3.

[2] - محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة تخرج دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، السنة الجامعية 2012/2011ص3.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

لتنمية الاقتصادية عدة أهداف نذكر أهمها :[1]

- **زيادة الدخل الوطني:** زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ،بل من أهم الاهداف علي الإطلاق ،ودلك إن الغرض الاساسي الدي يدفع هده البلدان إلي القيام بتنمية الاقتصادية ،انما هو فقرها وانخفاض مستوي معيشة سكانها ،ولا سبيل للقضاء غلي هدا الفقر ،انخفاض مستوي المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل الوطني.

الدخل الوطني المقصود هنا هو الدخل الحقيقي لا نقدي ،المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة

- **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** هدا الهدف من الاهداف الاجتماعية لتنمية الاقتصادية ،حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل الوطني وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه تفاوت كبيرا في توزيع الدخول وثروات،ومثل هدا التفاوت في توزيع الثروات والدخول ،يؤدي إلي إصابة المجتمع بأضرار جسيمة ،حيث يعمل تردده بين حالة من الغني المفرط وحالة من الفقر المدقع ،وهذا وبإضافة الى انه غالبا ما يؤدي الى فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زادة هذه الاضطرابات كلما كبر الجزء المعطل في رأس المال المجتمع ودلك أن الطبقة الموسرة التي تستحوذ علي كل ثروات ومعظم الدخول ،لا تنفق في العادة كلما تحصل من أموال بسبب صغر ميلها حدها الاستهلاك.
- **تعديل التركيب النسبي الاقتصاد الوطني:** من بين الاهداف الاساسية الاقتصادية في بلدان المتخلفة تعديل تركيب النسبي لاقتصاد الوطني ،وتغير طابعه التقليدي ،فافي هده البلدان تغلب الزراعة غلي البنيان الاقتصادي ،فهدا هو مجال الإنتاج ،ومصدر العيش للغالبية العظمي من السكان ،كما أن القطاع يعتبر الأهم من القطاعات الاخرى وكمصدر من مصادر الدخل الوطني.

[1]- سعيدة بدريان، مرجع سابقص4.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها

أولا :مفهوم التنمية الفلاحية

- إن التنمية الزراعية هي عملية إدارة لمعدلات النمو، حيث الهدف هو زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، على المدى الطويل في المناطق الريفية عن طريق توسيع رقعة الأراضي المزروعة، وهي ما تسمى)لتنمية الأفقية (أو عن طريق التوسيع في تكثيف رأس المال ،وهذا ما يدعى بتنمية الرأسية.

وبما أن النشاط الزراعي يخدع لقانون الغلة المتناقصة ولهذا فإن النظريات الاقتصادية خلصت إلى استنتاجات من بينها معدل النمو الزراعي لن يعادل نمو عرض العمل الزراعي ، وان التشغيل الكامل في قطاع الزراعة لن يتحقق إلا بهجرة داخلية للعمالة، وسكان الريفيين إلى مناطق الحضرية.[1]

ولكن ما يلاحظ في معظم بلدان العالم الثالث إن التنمية الزراعية لم تحظى بحماية الدولة ولم تعرف دعم المنتجين الذي غرفته اقتصاديات الدول المتقدمة حيث يقول(pivot)أن القوة الزراعية لدولة ما لا ترتبط فقط بحجم إنتاجها الزراعي أو بمعدلات النمو، ولكنها ترتبط أيضا بمدى ما تقدمه هذه الدولة في من دعم لمنتجيها الزراعيين.[2]

وتعد التنمية الزراعية من أضعف حلقات التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، إذ لم تحظى في الغالب بدعم لبعث نشاط المنتجين.

ثانيا :أهداف التنمية الفلاحية

هناك أهداف رئيسية لتنمية الزراعية تتمثل فيما يلي:[3]

1. تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق التركيز على رفع مستوى الكفاية وزيادة ألا نتاج الزراع

2 توزيع وحسن استغلال الموارد الزراعية لزيادة الرفاهية الاقتصادية وال اجتماعية لسكان الريف.

3. الاستثمار الأمثل لموارد الطبيعية و البشرية في الريف.

[1] - سعيدة بدريان، مرجع سابقص7.
[2] - نفس المرجع، ص7.
[3] - نفس المرجع،ص8.

4. تحقيق ظاهرة التخصص الزراعي حسب الظروف الطبيعية على مستوى المناطق الزراعية المختلفة

5- الانتفاع بالموارد الزراعية من خلال تكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي.

المبحث الثاني : استراتيجيات ومحددات التنمية الفلاحية

تعتبر الاستراتيجية التنمية الزراعية جزء اساسي من استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة ودلك لان القطاع الزراعي يعتبر أحد القطاعات الرئيسية لكثير من الدول فإن تنمية هذا القطاع سوف تؤدي بالضرورة الى زيادة الاجمالي الناتج الوطني الدولة مما يعني ارتفاع مستوى المعيشي للأفراد المجتمع ومساعدة ميزان المدفوعات لمواجهة متطلبات استراد السلع الصناعية وسلع وسائل الإنتاج اللازمة لتنمية الشاملة.

المطلب الأول: شروط التنمية الفلاحية

إن توفر عناصر الإنتاج الزراعي من ارض وعمل ورأس مال وإدارة أو تنظيم لا يكفي لإنجاز عملية التنمية الفلاحية بل يجب توفر شروط أخرى يمكن من خلالها أن تستغل عناصر الإنتاج الزراعي لتحقيق أهداف خطط التنمية، وهذه الخطط تشمل متغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية إلى جانب المتغيرات الاقتصادية. أهم هذه الشروط والتي تشترك مع عناصر التنمية الاقتصادية هي:[1]

- العلاقة الإنتاجية الزراعية: يجب الابتعاد عن صفة النقود الإقطاعي في إي نشاط زراعي حيث ان هذه الصفة تؤدي إلى وجود علاقات إنتاجية استغلالية يصعب من خلالها تحقيق نمو فلاحي مرغوب، حيث أن أجور القوى العاملة الزراعية هي ضمن مستوى الكفاف تحت ظل نفوذ الإقطاعي كما ان هذا النوع من العلاقات الإنتاجية يؤدي إلى تعزيز الطبقية في المجتمع.
- الوضع السياسي: إن التغيرات السياسية السريعة تؤدي إلى عدم تحقيق التنمية الفلاحية المطلوبة ،وهذه التغيرات السياسية هي صفة من صفات المجتمعات في دول العالم الثالث التي تعاني من تدني مستوى التنمية الفلاحية في معظمها ،لهذا فإن الاستقرار شرط رئيسي لحدوث التنمية الزراعية.

[1] - محمد عبد العزيز عجيمة، مذكرات في التنمية والتخطيط دار الجامعية لنشر والتوزيع الإسكندرية ص64.

- ❖ لكفاءة الإنتاجية: وهي تعني استخدام عناصر إنتاج بطريقة تعمل علي تحقيق اكبر ناتج زراعي ممكن مقارنة مع كمية عناصر إنتاج المستغلة في العملية الإنتاجية .
- ❖ وجود نظام تسويقي مثالي لتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية وتوفر التسهيلات اللازمة لضمان كفاءة هذا النظام من مواصلات ومخازن مبردة وغير ذلك من التسهيلات.[1]

المطلب الثاني: استراتيجية التنمية الفلاحية

ولها عدة تعاريف نذكر منها:[2]

استراتيجية التنمية الزراعية تعني توفير أهم الاجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق المظاهر التنموية المرغوبة في أنشطة القطاع الزراعي وصولا لإحداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة علي مستوي الاقتصاد الوطني لأي دولة،كما تعني هده الاستراتيجية كيفية تنفيذ إجراءات التنمية وصولا لتحقيقه.

لابد من وجود استراتيجية تنموية للقطاع الزراعي تعمل علي استمرار معدلات النمو في الاقتصاد الوطني ككل وإذا لم تتم المحافظة على معدلات نمو الاقتصاد الوطني بل وحتى زيادة هذه المعدلات ما أمكن فإن مصير استراتيجية تنموية هو الفشل وبتالي لن يحقق الاقتصاد الوطني أي نمو سيبقى متخلفا .

من أهم استراتيجيات التنموية استراتيجية النمو المتوازن والنمو الغير متوازن الأولى تعني أن تكون برامج التنمية الشاملة لكافة قطاعات الاقتصاد أي أن يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلفة كل حسب حاجتها وذلك لأن القطاعات الاقتصاد المختلفة تتشابك مع بعضها البعض ،ولان كل قطاع من قطاعات الاقتصاد يمثل سوقا لناتج القطاعات الأخرى فإن توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوة على الاقتصاد الوطني تجعله قادرا على التغلب على كثير من عوائق النمو ،أما استراتيجية النمو الغير متوازن فتعني أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيسي في الاقتصاد من قبل الدول وذلك بسبب قلة الموارد المالية للاستثمار في القطاعات المختلفة لدى يتم التركيز على القطاع الرائد يعمل على جدب القطاعات الأخرى في الاقتصاد نحو التنمية بعد نموه وقوته وبهذا تتحقق التنمية لكافة قطاعات الاقتصاد.

[1] - محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سابق ص64.
[2] - سعيدة بدريان، مرجع سبقه ذكره ص11.

المطلب الثالث: محددات التنمية الاقتصادية

محددات التنمية الفلاحية هي تلك العقبات التي تعترض تنمية القطاع الفلاحي مما يحد من تقدمه وتطوره وبتالي تأثر الاقتصاد الوطني سلبيا بوجود مثل هذه العقبات وهذه العقبات تختلف باختلاف الدول والمجتمعات نذكر ثلاثة أهمها:[1]

أولا :العقبات الاقتصادية

3هذه العقبات تعاني منها غالبية الدول النامية وأهمها انخفاض الإنتاجية في مختلف أنشطة القطاع الزراعي بسبب تبني مستوى التقنية المستخدمة وسوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا القطاع مما يعني انخفاض مستوى الدخل لهذه القوى، وكل هذا يؤدي إلى قلة التكوين الرأس مالي اللازم لعملية التنمية الزراعية وبتالي عدم الوصول إلى المستوى المطلوب من التنمية الزراعية.

ثانيا: العقبات السياسية الاجتماعية والفكرية

إن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقا كبير أمام عملية التنمية، لهذا فأن السعي لوجود مثل هذا الاستقرار السياسي في الدول يوفر بيئة قادرة على أدارة موارد اقتصاد بحيث تدور عجلة التنمية ككل ومنها عجلة التنمية الزراعية وبالإضافة إلى هذا الجانب فإن للجانب الاجتماعي أهمية تحقيق التنمية المطلوبة، فكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية تقف حائلا أمام الوصول إلى التنمية فانخفاض الإنتاجية بسبب الجهل في أساليب الإنتاج الحديثة انعكاسا لمستوى علمي متواضع وعدم وضع الكفاءات العلمية في مكانها المناسب لتساهم في عجلة التنمية بشكل سليم.

ثالثا: العقبات التقنية والتنظيمية

إن عدم نقل التقنية الحديثة إلى القطاع الزراعي يؤدي بشكل أو بأخر إلى دفع هذا القطاع إلى التأخر وعدم النمو مقارنة مع القطاعات الزراعية في الدول التي تتبنى التقنية الحديثة في الإنتاج ونقل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة على أسس صحيحة تساهم في دفع عجلة التنمية للأمام والوصول إلى مستويات متقدمة منها وبالإضافة إلى

[1] - علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي طبعة 01 دار زهران لنشر والتوزيع عمان، 2006ص344.

الجانب التقني فإن تردي وضع الجانب التنظيمي والإداري وتبع لأساليب إدارية المعقدة وتبني الروتين والبيروقراطية يؤدي إلى عدم وصول اقتصاد ككل إلى مستوى عالي من النمو أو حتى تحقيق مستوى معقول من هذا النمو.[1]

[1] - علي جدوع الشرفات، مرجع سابق ص344.

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا في هذا الفصل يمكن القول أن مفهوم التنمية الزراعية يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة والتي تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ،وهذا المفهوم يختلف في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، حيث أن التنمية الزراعية تعني تحقيق على ناتج ممكن في جميع المجالات القطاع الزراعي وما يرافق هذه المجالات من خدمات وأنشطة تعتمد مخرجات هذه المجالات لزيادة هذا الناتج ،حيث ان التنمية الزراعية تهدف لزيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة للأفراد، والعدالة في توزيع الدخل وغير ذلك من الأهداف حيث أن الشروط التنمية الزراعية عبارة عن تلك التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الأزمة لإنجاز برامج تنموية ذات كفاءة عالية في القطاع الزراعي حيث تواجه تنمية زراعية عدة عقبات تتمثل في عقبات الاقتصادية والسياسية الاجتماعية والفكرية والتقنية والتنظيمية.

الفصل الثاني

مخططات التنمية الفلاحية

المبحث الأول: القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومكانته في ظل البرامج التنموية.

لقد شهد القطاع الفلاحي عدة إصلاحات ،وكان الهدف من كل تلك الإصلاحات هو إيجاد الإطار التنظيمي الأمثل للحصول على نتائج جيدة أو أفضل من السابق وهذا يعني الاستغلال الأمثل لكل الطاقات المتاحة.

ولتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها قامت الدولة بوضع عدة برامج منها برامج سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المطلب الأول :تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه .

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج لدعم القطاع الفلاحي له عدة أهداف ومن خلال هذا المطلب

سنتطرق إلى تعريفه وأهدافه.

أولا: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي والنظامي قصد الوصول إلى فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة و الحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية ،كذلك عن طريق استصلاح الأراضي و الاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.[1]

كما يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا حماية سكان الأرياف ،يتكون من عدة مصادر للتمويل من بينها الصندوق الوطني للضبط التنمية الفلاحية (FNDA).[2]

ثانيا:أهداف المخطط الوطني(FNDA)

ويمكن حصر الأهداف المخطط في التالي:[3]

-الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.

- الاندماج في الاقتصاد الوطن

-تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.

تحسين ظروف الحياة والمداخيل الفلاحية.

[1] - ايمان معوش، واقع التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، مذكرة تخرج ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، السنة الجامعية 2015/2014،ص38

[2] - نفس مرجع سابق، ص38.

[3] - نفس المرجع سابق،ص38.

المطلب الثاني: الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المخطط الوطني يجب أن تكون هناك أجهزة فعالة لتحقيق ذلك ومن هنا نذكر هذه الأجهزة.

أولا:الجهاز الإداري :يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الفرقة الفلاحية الولائية.

1-مديرية المصالح الفلاحية :تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الاستعماري لكن وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم90-195 المؤرخ في رقم1990/06/23 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة ومن بين مهامها مايلي:

-السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي.

-تنظيم ومراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية.

-ضمان تفتيش ومراقبة النشاطات البيطرية والنشاطات الخاصة بوقاي النباتات.

-القيام برفع وترقية الاستثمار الفلاحي.

-تحديد أهداف التنمية الفلاحية للولاية والوسائل التي يجب تجنيدها لتحقيق ذلك.

-تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي.

-الشكل رقم : الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية .[1]

[1] - معوش ايمان، مرجع سبقه ذكره ص39.

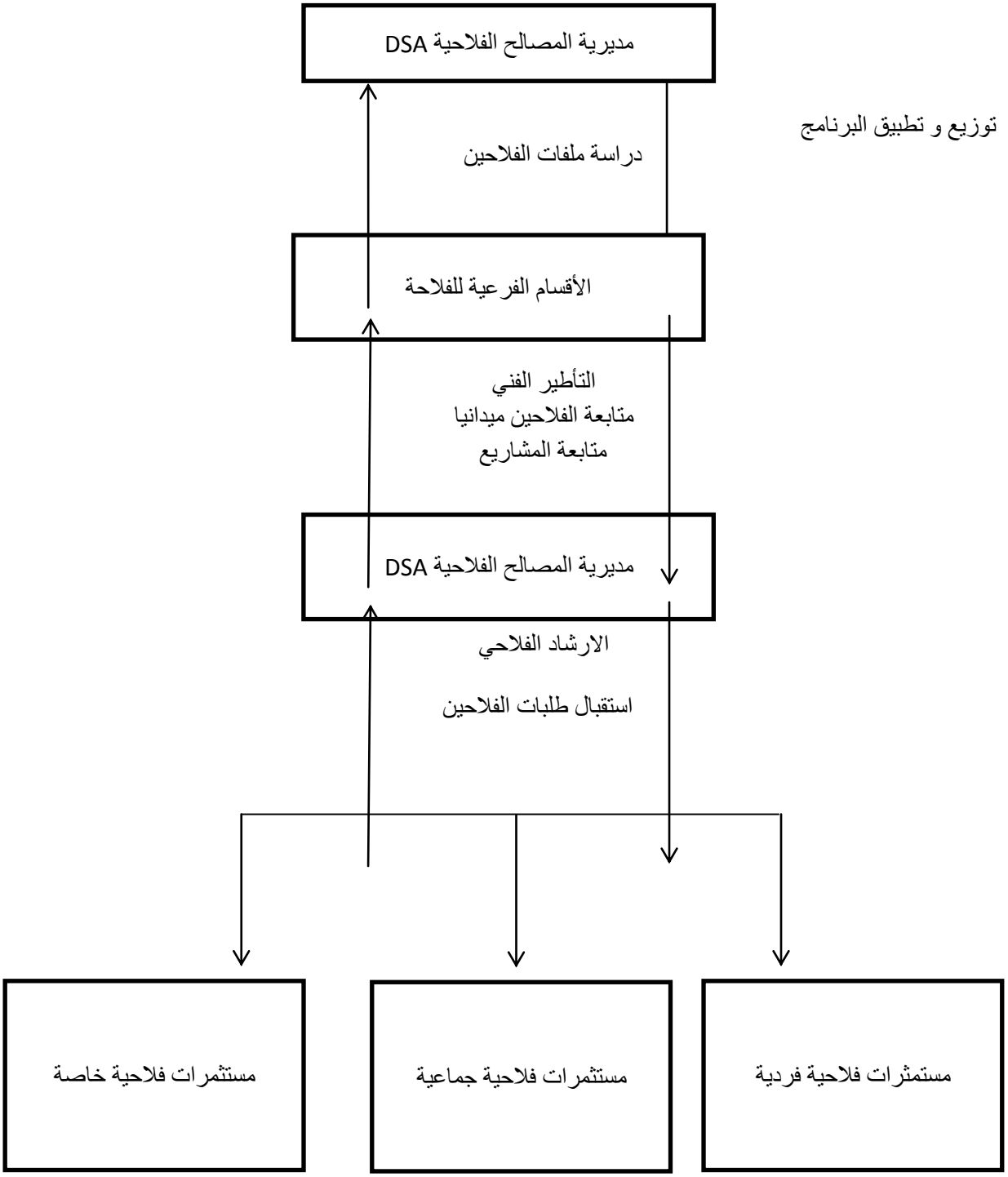
مديرية المصالح الفلاحية DSA
توزيع و تطبيق البرنامج
دراسة ملفات الفلاحين
الأقسام الفرعية للفلاحة
التأطير الفني
متابعة الفلاحين ميدانيا
متابعة المشاريع
مديرية المصالح الفلاحية DSA
الارشاد الفلاحي
استقبال طلبات الفلاحين
مستثمرات فلاحية خاصة
مستثمرات فلاحية جماعية
مستمثرات فلاحية فردية

2- الغرفة الفلاحية :تم الإنشاء الرسمي للغرفة الفلاحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم118-91 المؤرخ في رقم 19917 /04/2وهذا بعد انتخاب وتنصيب هياكلها :مجلس الإدارة ،مجلس الإدارة للرئيس ،وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة بالإضافة إلى كونها عبارة عن منبر لتجميع ممثلي لمصالح المهنية الفلاحية وهي متعامل مفضل للسلطات الإدارية والتقنية والمحلية والوطنية في جميع الميادين المهتمة بالفلاحة أو التنمية الفلاحية ويمكن ذكر بعض مهام الغرفة الفلاحية وهي:

تنظيم أشكال التشاور والتنسيق والإعلام وتطويرها وهذا مابين المشتركين فيما بينهم وبين المؤسسات- العمومية التي تشتغل في محيط الإنتاج ، التمويل ،التموين ،التوزيع والتحويل .

تساهم في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها وفي إعدادها.-

تنظيم الأسواق والمعارض و المسابقات الفلاحية.-

الإرشاد الفلاحي.-

ثانيا:الجهاز المالي:ويضم كل من :

1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: أنشئت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر رقم 64-72 الخاص بالقانون العام للتعاونيات ،مارست منذ نشأتها عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاقتصادية والاجتماعية خاصة قبل إصلاحات رقم19-87 المرفقة بكيفية الأراضي وكذا حقوق وواجبات المنتجين الفلاحين والتعاون الفلاحي مكون من عدة صناديق جهوية موزعة عبر التراب الوطني وكلها مجتمعة شكل الصندوق

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويمكن تلخيص مهامه في:

تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين .-

يساهم في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري...الخ.-

تطبيق التأمينات على الممتلكات والأشخاص في القطاعات المعنى بها قانونيا .[1]-

2-بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 16-05-1982وقدتولد عنه إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري ،حين أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطة لإزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي ومن مهامه:

يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية وبهدف-

[1] - معوش ايمان، مرجع سبقه ذكره ص41.

تحقيق الإكتفاء الذاتي.

-تمويل جميع الاستغلاليات الزراعية بها التابعة للدولة أو الخاصة ،كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي البياطرة والصيادلة.....الخ

-يمنح القروض طويلة المدى للتمويل الإستثمارات الزراعية الكبرى كالري وتربية المواشي والقروض لمتوسطة المدى للشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

المبحث الثاني دراسة تطبيقية لتقديم قرض في اطار التحدي وقرض الرفيق من طرف وكالة قسم فرعي فلاحي بدائرة جامعة

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.[1]

المبحث الثاني:دراسة تطبيقية للقسم الفرعي الفلاحي بجامعة.

تمهيد: سنتناول في هذا المبحث مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذالك دور ومهام هذا التنظيمي له.

المطلب الاول:مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: تعريف بنك و الفلاحة والتنمية الريفية

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائظة عن حاجة الجمهور والاعوان الاقتصادية لغرض اقراضها للاخرين الدين هم في حاجة الي التمويل ،وينصب نشاطها علي تنمية القطاع الفلاحي وانعاشه وقد وسعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية.

ثانيا:نشأته

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 105/88 بتاريخ 31 مارس 1982 وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي الي القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988 عدل وأكمل بقانون 01/88 الدي حدد نهايا بتاريخ1988/1/12 ووضع طرق العمل وإجرءات التمويل ، فتحول بنك الفلاحة للتنمية الريفية الي شركة دات أسهم وهدا التحول سجل بعقد اصلي بتاريخ 19/02/1989 لدي مكتب التوثيق ميناسان موثق الجزائر العاصمة.

جاء بنك الفلاحة للتنمية الريفية من مهمة تطوير قطاع الفلاحي لترقية العالم الريفي ،رقم اعماله اليوم 33000000000 دج.

[1] - معوش ايمان، مرجع سبقه ذكره ص41.

في بداية المشوار كان مكون 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA ،واصبحت اليوم مكونة من 39 مديرية و 300 وكالة موزعة علي مستوي الوطني ويشغل BADR حوالي 700 عامل بين إطار لكثافة شبكته وأهميته التشكلية والبشرية.

ثالثا: المبادئ التي ترتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ:[1]

1. مبدأ الاستغلال
2. مبدأ القرض والمخاطرة
3. مبدأ السيولة
4. مبدأ الخزينة
5. مبدأ الأمن

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لقسم الفرعي الفلاحي بجامعة

أولا:الهيكل القانوني لقسم الفرعي الفلاحي بجامعة

1. رئيس القسم الفرعي الفلاحي :وهو المسير لشؤون المؤسسة والمكلف من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ومن أهم مهامه:

. يرأس المؤسسة

. يشرف على الاجتماعات

. إشراف وتنسيق بين المكاتب على مستوى المؤسسة وعلى مستوى البلديات

. الإمضاء والختم على الوثائق

. حضور الاجتماعات على مستوى الدائرة و المديرية.[2]

2. مكتب أمانة رئيس القسم الفرع الفلاحي:هي إحدى المصالح الموجودة بالمؤسسة بحيث تضم هده المصلحة عونين إداريين وتتمثل أهمية الأمانة في المهام التالية:

. الربط بين المدير وإطارات المصلحة

. استقبال المكالمات داخلية والخارجية وتحويلها إلى المدير أو المكاتب

. ختم الإرساليات والأوراق

. استلام الفكسات

. إدخال البريد الصادر والوارد إلى المدير

. استقبال الزوار الدين يرغبون في مقابلة المدير[1].

[1] - مقابلة شخصية مع شيخ لمجد رئيس قسم الدعم الفلاحي.
[2] - نفس مرجع.

3. رئيس مكتب إحصاء وتحقيقات الاقتصادية: متابعة كافة المسائل المرتبطة بتنظيم الداخلي للمؤسسة كما يعد المساعد الأول للمدير ومن بين مهامه:

. التنسيق مع جميع المكاتب على مستوى القسم الفرعي الفلاحي لغرض جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بالقطاع .[2]

. يقوم بجمع المعلومات وترتيبها ووضعها في لوائح الإحصائية فمنها شهريا وثلاثة أشهر والاخرى سنوية

. يقوم برد الإرسالية الإحصائية المتعلقة بكل دائرة

4. **مكتب الاستصلاح والري الزراعي:** يشرف على :

. إنجاز شهادات الانتقائية الخاصة بالامتياز الفلاحي.[3]

. استقبال ومعالجة ملفات الاستصلاح .

5. **مكتب البيطرية:** ويعد عنصر من عناصر الفريق الإداري ،يقوم بمهام البيطرية المتكونة من عدة أركان وهي :

. مراقبة الذبائح على مستوى المذبح البلدي لبلدية جامعة.

. التكلف بتحقيقات الوقائية المتعلقة بالأمراض المتنقلة من الحيوان إلى الإنسان

. القيام بحملات تلقيح ضد الحمة القلاعية للأبقار وكدا المساهمة بجهاز المخصص لمراقبة ورصد هذا المرض

. المشاركة في مكاتب حفظ الصحة لبلديتي: تندلة و لمرارة وهذا لعدم توفيرهما على مكتب المصالح البيطرية.[4]

6. رئيس مكتب الدعم التقني :يشرف على:

. يقوم بتتبع إنتاج المحاصيل الزراعية على مستوى الدائرة خلال الموسم الفلاحي

. جمع الوضعيات الفلاحية للمنتوجات الزراعية على مستوى جميع البلديات نذكر منها:

-وضعيات إنتاج التمور.

-وضعيات إنتاج الخضروات

-وضعيات زراعات المحمية.

[1] - نفس مرجع.
[2] - مقابلة شخصية مع رئيس مكتب إحصاء وتحقيقات الاقتصادية.
[3] - نفس مرجع سابق .
[4] - نفس مرجع سابق .

– وأيضا يباشر على إعطاء تقديرات الإنتاج للنتائج في بداية كل موسم ويستعين بلجب المعلومات عن طريق المندوبين الفلاحين في كل بلدية .[1]

7. مكتب شعب ودعم الطاقة:

-دعم الطاقة المستعمل في المجال الفلاحي:

إن الطاقة المستعملة في المجال الفلاحي على مستوى الدائرة تتمثل في الكهرباء التي تقوم الدولة بدعم نسبة من الطاقة المستهلكة لرفع من الانتاج وتخفيف الأعباء على الفلاح ،يقوم هدا المكتب بدراسة ملفات الدعم الطاقوي الموضوعة على مستواه وإرسالها إلى مديرية المصالح الفلاحية.

-دعم الشعب(النخيل،المزروعات المحمية وأشجار المثمرةٌ):كما يقوم المكتب

-استقبال ملفات الدعم الفلاحي المبرمج من طرف الدولة الموضوعة للفلاحين الراغبين بالاستفادة.

-وبعد دراسة الملفات يقوم الموظف المصلحة بمعاينة ميدانية للقطع الفلاحية

-إرسال الملفات المدروسة إلى مديرية المصالح الفلاحية للمصادقة والموافقة عليها.[2]

8. مكتب معاينة المشاريع ومتبعتها :

بعد المصادقة على المشاريع المدعمة على مستوى مديرية المصالح الفلاحية يقوم الفلاح بمباشرة الإشغال في مشروع الفلاحي:

. معاينات ميدانية دورية على المشاريع التي هي في طور الانجاز

. متابعة المشاريع الفلاحية ومتابعة الفلاح بالموازاة مع مكتب الدراسات .

. المصادقة على إتمام مشروع الدعم الفلاحي بعد إنجازه حتى يتسنى للفلاح الحصول على مبلغ الدعم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر.[3]

9.مكتب حماية النباتات:يشرف على :

. مراقبة ومتابعة ملفات دعم الأسمدة .

. معاينة الميدانية لملفات بساتين والحقول.

. مراقبة الفلاحين أثناء عملية المعالجة الصحية لنباتات.

. حماية ووقاية المغروسات والمزروعات من الأمراض والآفات الزراعية.[4]

10.مكتب التكوين والإرشاد الفلاحي:تعتبر الاستشارة والإرشاد من أولويات الادارة فيما يخص العلاقة بين الفلاحين والقسم الفرعي الفلاحي:

[1] - مقابلة شخصية رئيس مكتب دعم التقني .
[2] - مقابلة شخصية رئيس مكتب دعم الطاقة
[3] - مقابلة شخصية رئيس مكتب معاينة المشاريع ومتابعتها.
[4] - مقابلة شخصية رئيس مكتب حماية النباتات.

. إعطاء نصائح وإرشادات للفلاحين حين الحاجة إليها.

. القيام بخارجات وزيارات ميدانية بتنسيق على المرشدين الفلاحين لكل بلدية .

. متابعة التكوينات على مستوى المعاهد الفلاحية الموجودة على المستوى الوطني سواء بمشاركة إطارات المؤسسة أو فلاحي الدائرة .

. تنسيق مع مراكز التكوين المهني وتمهين لتأطير الفلاحين في مختلف الشعب .[1]

[1] - مقابلة شخصية مكتب التكوين والإرشاد الفلاحي.

المطلب الثالث : تقديم ملف طلب قرض التحدي

يعتبر القرض في اطار التحدي من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والدي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع طويلة ومتوسطة الندى

أولا: تعريف قرض التحدي

هو قرض موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا،بمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة،وقد يكون طويل أو متوسط المدى.

ثانيا: الفئات المستهدفة من القرض.

الأشخاص الطبيعين أو المعنويين مرفوقين يسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ملاك الأرضي الخاصة غير المستغلة وأصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة.

-المزارعين ومربي الحيوانات سواء كانوا فرديين أو منظمين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا، المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي،أو التحويل أو توزيع

-المنتجات الفلاحية،

-المزارع التجريبية والنموذجية.

ثالثا :المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي

1-فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي

-الصرف والتطهير

-أشغال التوجيه وازالة الحجارة

-وضع مصدات الرياح

-التعديل

-أشغال التسوية وتهيئة الأرضية

-فتح الأراضي الفلاحية

-جلب الطاقة الكهربائية

2-عمليات تطوير السقي الفلاحي

-تجنيد معدات الري وتهيئة وانجاز الأبار الجديدة

-استقطاعات التلال،العثور على مصادر المياه،تحويل الماء،الحفر والأبار

-انجاز أحواض لتخزين المياه.

-تجهيز مضخات المياه.

_انشاء شبكات توزيع المياه.

-انشاء واعاد تهيئة قنوات الصرف.

-تصليح المضخات الموجه للاستعمال الفلاحي .[1]

3-وسائل الانتاج واكتساب المؤهلات

-الحصول على المواد الأولية بدور،نباتات،أسمدة ومنتجات فيزيو تقنية.

-الانتاج الحيواني منتوجات صيدلانية،اشغال التهيئة،اعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية.

-قلع النباتات التي عمرت طويلا.

-عمليات تطعيم النباتات.

-اقتناء وسائل النقل الخاصة.

-اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.[2]

4-انجاز منشأة التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم

-انجاز وتجديد الصناعات التحويلة والنتوجات الفلاحية الكائنة باالقرب أو على المزارع.

انجاز منشأت تخزين المنتوجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغدائية.

رابعا محتوى ملف القرض

-طلب خطي من طرف الزبون.

-فاتورة

-نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

-شهادة الاقامة.

-شهادة الميلاد.

-شهادة من صندوق التأمين على حوادث العمل.

-شهادة أداء المستحقات.

-مستخرجي ضريبي.

-نسخة من السجل التجاري.

-شهادة تخصص الزبون.

-شهادة الخبرة الميدانية.

-عقد التأمين متعدد الأخطار المهنية.

[1] - مقابلة شخصية مرجع سبق ذكره.
[2] - مقابلة شخصية مرجع سبق ذكره.

-اثبات فتح الحساب الجاري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ميزانيات محاسبية متوقعة وجدول حسابات النتائج

عند قبول الملف يسلم البنك وصل ايداع لطالب القرض

خامسا مميزات قرض التحدي .[1]

1-قيمة قرض التحدي

القرض متوسط المدى من 1000000 دج الى 100000000 دج

القرض طويل المدى 1000000 دج الى 100000000 دج

2-مدة التأجيل

القرض متوسط المدى من سنة الى سنتين

القرض طويل المدى من سن الى خمس سنوات

3-مدة القرض

القرض متوسط المدى من 3سنوات الى سنوات 7 مع التأجيل من سنة الى سنتين

القرض طويل المدى من 8سنوات الى 15 سنوات مع التأجيل من سنة الى سنتين

4-أجال الاستعمال

القرض متوسط المدى من 6 الى12 شهرا كأقصى حد ابتداء من استلام القرض

القرض طويل المدى من 6 الى 24شهرا كأقصى حد ابتداء من استلام القرض

5-المساهمة الشخصية

على الأقل 10 من قيمة المشروع لمساحة أقل أو تساوي 10 هكتار

على الأقل 20 من قيمة المشروع باالنسبة للمستثمرات التى تفوق 10 هكتارات.[2]

6- نسبة الامتيازات نسبة الفوائد

القرض متوسط المدى 5.25% امتيازات على عاتق الزبون

للسنوات السادسة والسابعة0%

للسنوات الخمس الأولى 0%

للسنة السادسة والسابعة 1%

للسنة الثامنة والتاسعة3%

ابتداء من السنة العاشرة امتيازات غير موجود

7-الضمانات ولاحتياطات

[1] - مقابلة شخصية مرجع سابق .

[2] - مقابلة شخصية مرجع سابق .

رهن قانوني للأملاك الحقيقة والعقارية الناتجة عن التنازل والالتزام بالرهانات على البناء المنجر على التراب الممنوح،رهن قانوني للمستثمرة المتعلقة بالملكية الخاصة،
عربون متضامن للشركاء المتعاونين أو أعضاء المجموعة المكونة قانونيا باالنسبة للأشخاص المعنويين.[1]

[1] - مقابلة شخصية مرجع سابق .

الخلاصة

إن السعي الدولة الجزائرية وراء تطوير والتنمية قطاع الفلاحي من خلال خلق البرامج التنموية تتمثل في البرنامج التجديد الفلاحي الريفي يقوم على أساس وأفكار الرأس مالية وترتكز على مبدأ الدعم المشجع وتحسين الاستثمار الفلاحي وتقليص فجوة الغدائية هوأسلوب مختلف عن تلك البرامج التي طبقت في الفترات السابقة خاصة في الفترة الاشتراكية .

ادن من متوقع أن تحقق هدى السياسة أهدافها في عصرنة الفلاحة الجزائرية مستقبلا شريطة أن تكون هدى السياسة مبنية على أسس قانونية محكمة ودقيقة حتى تظهر نتائج ايجابية الى غزو السوق العالمي في مجال إنتاج الفلاحي.

الخاتمة

بالرغم من السياسات المنتجة والإصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني بالخصوص القطاع الفلاحي سبعينات وثمانيات أبقى هدا القطاع دون تحقيق المردودية المنظرة منه ومن جهة أخرى الملاحظ الساسة الفلاحية في عجز واسترداد دائم المخلات الفلاحية ،التي تركت البلاد دائما في وضعية التبعية الغذائية، ودلك راجع لضعف المستويات التكنولوجية وضعف الإنتاجية ونقص الموارد المالية، فكانت بدلك دائما الاهداف المرجوة لم تحقق في الخطط إلا بنسبة ضعيفة ، وهدا سواء من الصناعة الغذائية أو الاستيراد بالإضافة إلى فشل الاصلاحات الزراعية التي ركدت بالقطاع فمثلا منح المسؤولية لغير صاحبها وإسناد مسؤوليات أخرى للمختصين بعيدة كل البعد عن القطاع وقلة اليد العاملة الشابة، وعدم وجود تحفيزات في القطاع الفلاحي مما جعل الناس يتركونه ويتجهون إلى قطاعات أخرى بحثا عن العمل الدي يلبي حاجاته .

الدعم الانتاج الفلاحي نوقد ترجم دلك ببطيء وثقل الاجراءات التمويل بسبب التخوف من عدم استرداد القرض نظرا للخصوصية القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى،لهدا فإن الفاعلية المنتظرة من مؤسسات التمويل لا يمكن أن تكون حقيقية إدا اقتصر الجانب التنظيمي فحسب لتمويل الفلاحة ما لم يكن مرفق بساسة تمويلية خاصة بهدا القطاع انطلاقا من :

. توفير وسائل الانجاز الازمة التي يجب أن تكيف مع الطاقة الاستغلالية للاستثمارات

. يجب ان تعمل سياسة التمويل بالمقام الاول بتحديد المسؤولية المالية لجميع الشركاء الاقتصادين والاجتماعين

النتائج:

1إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هدا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية .

2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية ودلك من خلال منح القروض لزبائن الطالبة للقرض .

3. يعتبر المخطط الوطني لتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي.

توصيات :

ضرورة إقامة برامج ومراكز نوعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم أولوية في دلك ،من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم إهمال هده الملفات.

-إقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي.

أفاق البحث:

- دور الاستثمارات الفلاحية في التنمية الاقتصادية.

- أثر مخططات التنمية على الانتاج الفلاحي.

وفي الاخير فإن بحثنا هدا لا يتعدى إلا أن يكون محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع، ونتمنى أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه ،فإن أصبنا فمن الله وحده ،وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان

قائمة المراجع

مـــذكـرات:

-سعيدة بدريان، القروض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية، مذرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، السنة الجامعية 2013/2012.

- محمد عبد العزيز عجيمة، مذكرات في التنمية والتخطيط دار الجامعية لنشر والتوزيع الإسكندرية.

- علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي طبعة 01 دار زهران لنشر والتوزيع عمان، 2006.

- ايمان معوش، واقع التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، مذكرة تخرج ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، السنة الجامعية 2015/2014.

مقابلات شخصية :

- مقابلة شخصية مع شيخ لمجد رئيس قسم الدعم الفلاحي.

- مقابلة شخصية مع رئيس مكتب إحصاء وتحقيقات الاقتصادية.

- مقابلة شخصية رئيس مكتب دعم التقني .

- مقابلة شخصية رئيس مكتب دعم الطاقة.

- مقابلة شخصية رئيس مكتب معاينة المشاريع ومتابعتها.

- مقابلة شخصية رئيس مكتب حماية النباتات.

- مقابلة شخصية مكتب التكوين والإرشاد الفلاحي.